أكدوا أن الإلغاء سيتسبب في الوقوع بالكثير من الأخطاء ولن يعوق تنفيذ المشاريع

نواب: إلغاء الرقابة المسبقة على المشاريع الإسكانية ليست له مبررات واضحة ما سيجعله محل رفض

د. علي العمير

فيصل الشايع

محمد الهدية

رفض أكثر من نائب المطالبة بإلغاء الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة على مشاريع الدولة، مشيرين إلى أن تلك المطالبة ليست لها مبررات موضوعية وذلك سيجعله محل رفض من قبل المجلس والنواب

وأكدوا أن الرقابة سواء المسبقة أواللاحقة لم ولن تعوق تنفيذ المشاريع، حيث إن ذلك هو رأي ديوان المحاسبة، وأن إلغاءها سيتسبب في الوقوع في الكثير من الأخطاء.

وفيما يلي مجمل آراء النواب:

بين النائب علي العمر ان إلغاء الرقابة المسبقة عن المشاريع الاسكانية الذي طالبت به الحكومة مازال محل نقاش ولم يحسم بعد، موضحا ان إلغاء الرقابة المسبقة لابد له من مبررات موضوعية على ضوئها يتم اتخاذ القرار من تأييده او عدمه.

وأضاف العمير في تصريح صحافي امس ان المطالبة بإلغاء الرقابة المسبقة دون ابداء اي مسببات او مبررات واقعية ستكون محل رفض، مشيرا الى ان تقارير ديوان المحاسبة ذكرت ان إلغاء الرقابة المسبقة تسببت في تعطيل المشاريع،ونريد من الحكومة ان تقنعنا بخلاف ذلك.

وقال النائب محمد الجبري ان وزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الاذينة اوضح لنا ان الرقابة المسبقة احدى المعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة الاسكانية، لافتا الى ان إلغاء الرقابة المسبقة يتطلب ان تكون هناك رقابة داخلية ممثلة بأعضاء من ديوان المحاسبة وهيئة الرعاية السكنية ومكتب الاستشارات ولجنة المناقصات، مستدركا بالقول بان الغاء الرقابة المسبقة لم يكن حديث العهد فسبق لمجلس الامة في عام 2008 ان ألغى الرقابة المسبقة عن المشاريع.

بدوره، رفض النائب محمد الهدية الغاء الرقابة المسبقة عن المشاريع، قائلا يجب ان تكون هناك رقابة مسبقة ولاحقة على تنفيذ المشاريع، مبينا ان الرقابة المسبقة لا تعوق تنفيذ المشاريع.

وأشار الهدية في تصريح صحافي الى ان تقارير ديوان المحاسبة بينت ان الغاء الرقابة المسبقة اخرت تنفيذ الكثير من المشاريع، موضحا ان إلغاءها عن المشاريع يتسبب في الوقوع في كثير من الأخطاء مستقبلا قد يصعب تفاديها لاحقا.

من ناحيته، قال النائب اسامة الطاحوس انه لابد من إلغاء الرقابة المسبقة مع الابقاء على الرقابة اللاحقة، موضحا انه يجب الرقابة اللاحقة لتمارس قوتها وأن تضرب بيد من حديد.

وأضاف الطاحوس في تصريح صحافي امس ان كل المشاريع رفضت بسبب البيروقراطية والرقابة المسبقة، مبينا انه ممن يطالب بإلغاء الرقابة المسبقة شريطة ان تكون هناك فترة زمنية محددة لانجاز المشاريع مستدركا بالقول: اما مسألة إلغاء الرقابة المسبقة والاستغراق بالنوم فهذه اشبه بقاصمة الظهر التي تنتظر الكويتيين.

وأكد النائب فيصل الشايع ان الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة على المشاريع ضرورية للاطمئنان على الخطوات وتوافر الميزانية للمشروع حتى لا تكون هناك عقبات اثناء التنفيذ وتكون سببا في تأخيره، مشيرا الى ان القانون قد ألزم ديوان المحاسبة بالرد على الجهات خلال اسبوع، اذا قامت الجهات بتقديم المستندات المطلوبة، اما اذا اخلت الجهة ولم تقدم المطلوب منها فتكون بذلك هي المسؤولة عن التأخير ولا لوم على الديوان.

وزاد الشايع: من الضروري وضع ضوابط وتحديد المستندات المطلوب تقديمها لديوان المحاسبة مسبقا وعلى الديوان الالتزام بالمدة المحددة (اسبوع) للرد على الجهات وإلا اصبح عدم الرد بمنزلة موافقة حسب القانون وحتى لا تتأثر ولا تتأخر المشاريع الحيوية والتي تهم كل المواطنين، وختم الشايع حديثه بقوله: وفي حالة التزام كل الجهات بذلك فلا اعتقد ان هناك حاجة لفكرة إلغاء الرقابة المسبقة.

بدوره، قال أمين سر المجلس يعقوب الصانع: انني ضد إلغاء الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة بخصوص المشاريع الاسكانية، ولكنني مع إلزام الديوان بإبداء ملاحظاته خلال مدة اقصاها شهر واحد.

وذكر الصانع ان المبالغ القليلة في بعض المشاريع لا تحتاج الى رقابة مسبقة ولكن يجب تشديد الرقابة اللاحقة.

الحريجي: اقتراح استخدام الطاقة البديلة لا يستهدف رفع التكلفة على المواطن

سعود الحريجي

أكد مراقب مجلس الأمة النائب سعود الحريجي انه لم يتطرق البتة الى رفع اي تكلفة على المواطن في شأن استهلاك الكهرباء، وأن ما جاء في التصريح الذي تناقلته بعض وسائل الإعلام المقروءة غير صحيح.

وأوضح الحريجي ان ما تم التطرق إليه في الاقتراح المقدم من قبله والمعروض حاليا على لجنة المرافق، يتطرق الى الأساليب والطرق المتاحة لخفض تكلفة الإنتاج لمحطات توليد الكهرباء من خلال استخدام الطاقة البلدية سواء الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو غيرها، وإعادة النظر في تشغيل المصفاة الرابعة وأهمية التثقيف المجتمعي في استخدام الطاقة الكهربائية.

العوضي: ما شروط تحويل بطاقات الدعوة التجارية للعمل بالقطاع الأهلي؟

كامل العوضي

وجه النائب كامل العوضي سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي قال في مقدمته: رغم التصريحات الصحافية العديدة للوزيرة عن حسم حالة البلبلة التي عاشتها إدارات العمل بالوزارة والحالة الضبابية التي عاشها أصحاب الأعمال وخاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعاناة من آلية تحويل بطاقات الدعوة التجارية إلى اقامات عمل مما عرضهم للغرامات التي توقعها عليهم الجهات الحكومية، ورغم تأكيدات الوزيرة على حسم هذه المسألة وإصدارها قرارها رقم 2013/220 الذي قصر فيه سلطة التحويل للوزيرة مع قصر التحويل على فئات محددة بعينها يحتاجها سوق العمل وهم أصحاب الخبرات المتميزة والتخصصات النادرة والخبراء والمستشارين وحملة المؤهلات الجامعية والحالات الإنسانية، فإنه من الملاحظ من أرض الواقع ان هذا القرار لم يفعل فعليا وصدور موافقات بالتحويل لغير الفئات المحددة بالقرار، وطالب العوضي بموافاته بعدد بطاقات الدعوة التجارية التي استقبلتها الوزيرة منذ توليها حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكم عدد البطاقات التي تمت الموافقة عليها؟ وبيان مفصل يتضمن المهن التي وافقت الوزارة على تحويلها وهل يتناسب مع النشاط والمؤهل وذلك منذ صدور القرار المشار إليه حتى تاريخ ورود السؤال مع بيان أسماء الشركات التي تمت الموافقة عليها.

وهل التزمت الوزارة بالفئات الواردة حصرا بالقرار أم ان هناك فئات غير التي وردت فيه تم السماح لها بالتحويل.. فإذا كانت الإجابة بنعم ارجو تزويدي ببيان مفصل بتلك الحالات مع بيان المهن والمؤهلات الخاصة بكل حالة، وما هي مبررات الوزارة في الموافقة على التحويل وعدم الالتزام بأحكام القرار الوزاري رقم 220/ 2013.

واستفسر عن شروط تحويل بطاقات الدعوة التجارية للعمل بالقطاع الأهلي بشأن المشاريع الحكومية؟

كم عدد العاملين الكويتيين في البرنامج؟

الصانع لوزير المالية: ما مشاريع الشركة الوطنية للأوفست؟

يعقوب الصانع

وجّه النائب يعقوب الصانع سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز بشأن الشركة الوطنية للأوفست وقال في مقدمته: تأسست الشركة الوطنية للأوفست بتاريخ 28 مارس 2006 «شركة مساهمة مقفلة» مملوكة للدولة لإدارة برنامج الأوفست لتسهيل إقامة تحالفات وشراكات فعالة مع المتعهدين الأجانب والقطاع الخاص.

وتبلغ قيمة التزام الأوفست (35٪) من القيمة النقدية الإجمالية لعقود التوريد المدنية بعد خصم قيمة العقود المبرمة من الباطن والموكلة إلى شركات كويتية عاملة، وذلك وفقا للشروط المحددة سلفا ضمن بنود عقود التوريد.

مع التزام المستثمر بأداء كفالة قدرها 6٪ من قيمة عقد التوريد خاصة بالمشروع المقابل، وإذا ما أخفق الملتزم في التزاماته يتم خصم قيمة الجزاءات من أي دفعة أو دفعات مالية مستحقة له بموجب عقد التوريد، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كيانات الحكومة الكويتية المختصة التي تعاقدت مع الملتزم ببرنامج الأوفست.

وطالب الصانع بإفادته عما يأتي: ما المشاريع التي قامت بها الشركة الوطنية للأوفست، والمجالات التي تم التعاقد بشأنها، وموضوع كل من عقود التوريد وعقود الالتزام والعمليات المقابلة، وقيمة هذه العقود؟ وهل تم تنفيذها من عدمه؟ وإذا كان لم يتم تنفيذها فما مصير الكفالة المقدرة بـ 6٪ من قيمة عقد التوريد؟ وهل تم خصمها على الملتزم؟ وإذا كان تم تنفيذ هذه العقود فما نتائج هذا التنفيذ؟ مع تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك. وهل شاب عمليات تنفيذ هذه العقود - إن كانت أي مخالفات من الملتزم، ومن ثم توقيع جزاءات عليه؟ وما الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن ذلك؟ وما نتائج هذه الإجراءات؟ مع تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك. هل يتم مراجعة العقود المبرمة سواء عقد التوريد الأصلي أو عقد العملية المقابلة (الأوفست) من قبل إدارة الفتوى والتشريع؟ وهل يتم إخطار ديوان المحاسبة بذلك؟.

وإذا كان برنامج العمليات المقابلة «الأوفست» يهدف ضمن ما يهدف إلى توفير فرص عمل للمواطنين الكويتيين، لذا يرجى تزويدنا بعدد العاملين بالبرنامج ونسبة المواطنين فيه، مع تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك. وهل الشركة الوطنية للأوفست ملتزمة بتطبيق معايير وقواعد الحوكمة من حيث فصل الجهاز التنفيذي عن مجلس الإدارة أم لا؟ وما معايير وضوابط اختيار أعضاء مجلس إدارتها؟

وطالب تزويده بميزانيات الشركة الوطنية للأوفست وبيان أرباحها وخسائرها ومركزها المالي في تاريخ هذا السؤال الماثل ومنذ نشأتها.

الحريص: إنشاء دوار يربط بين منطقتي بيان ومشرف

مبارك الحريص

تقدم النائب مبارك الحريص باقتراح برغبة قال فيه: إنه ونظرا لحالة الازدحام الكثيف في أوقات الذروة في شارع خالد بن عبدالعزيز بين منطقتي بيان ومشرف، لذا أطالب بأن تقوم وزارة الاشغال العامة بالتعاون مع وزارة الداخلية بربط شارع ماتقي بن غالب في منطقة بيان مع شارع عبدالعزيز أحمد الحمد في منطقة مشرف وذلك بإنشاء دوار على شارع خالد بن عبدالعزيز.

الخرافي: «المرافق» ترجئ البت في اقتراح الدوائر الانتخابية

م. عادل الخرافي

أرجأت لجنة المرافق العامة البرلمانية البت في اقتراح الدوائر والسجلات الانتخابية الخاصة بالمجلس البلدي ومرسوم اللجنة المؤقتة في غياب «البلدي»، الى الاجتماع المقبل.

وقال مقرر اللجنة م. عادل الخرافي: ارتأت اللجنة في اجتماعها أمس تأجيل البت في الاقتراح المقدم من النائب سعدون حماد بشأن الدوائر الانتخابية والسجلات الخاصة بالمجلس البلدي الى الاجتماع المقبل، خصوصا أن هناك اقتراحات تتشابه مع الاقتراح من حيث المضمون، ففضلنا البت في جميع الاقتراحات بعد دراستها.

وذكر الخرافي: ان اللجنة ناقشت أيضا مرسوم اللجنة المؤقتة الذي صدر في غياب المجلس البلدي، وأجل اتخاذ القرار الى الاجتماع المقبل.

ولفت الخرافي الى ان: اللجنة ستناقش في اجتماعها المقبل قانون هيئة الاتصالات الذي أقر في المجلس المبطل الثاني، وجرى التصويت عليه، لكن لم يصدق عليه، فأعيد مجددا للعرض على اللجنة حتى يتم إقراره.

مطيع: إنشاء مستشفيات متخصصة للنساء والولادة في الأحمدي

د.أحمد بن مطيع

تقدم النائب د.أحمد مطيع باقتراح برغبة قال في مقدمته: تنص المادة 15 من الدستور على أن «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة»، ونظرا لافتقار الدولة لمستشفيات متخصصة في أمراض النساء والأطفال، ونظرا للحاجة الماسة لهذا النوع المتخصص من المستشفيات، حيث ان أغلب المواطنين أصبحوا يلجأون للمستشفيات الخاصة، ورغبة منا في التخفيف عن كاهلهم ومساعدتهم على الحصول على الرعاية الصحية الأمثل، فانني اطالب بإنشاء مستشفيات متخصصة في أمراض النساء والولادة بمحافظة الأحمدي، على أن تكون كل الهيئة التمريضية من العناصر النسائية.

استفسر من الكندري عن تداخل موجة إذاعة القرآن الكريم مع موجة المراقبة الجوية

الطريجي يسأل الحمود عن التعاقد مع شركة هاريس الأميركية

د.عبد الله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا الى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، قال في مقدمته: إلحاقا بسؤالنا السابق الذي لم تتم الإجابة عنه يرجى إفادتنا عن الآتي بخصوص التداخل بين موجات الإذاعة وموجات الطيران المدني، وذكر مدير إدارة تطوير البث الإذاعي في كتابه رقم 2013/58 تاريخ 2013/4/16 مخاطبا الوكيل المساعد للشؤون الهندسية للتعاقد مع شركة «هاريس الأميركية» بناء على عرضها الفني المرفق مع مذكرته، وطالب إفادته عن الآتي:

1 - سبب اختيار مدير إدارة تطوير البث الإذاعي لشركة هاريس فقط لتقديم حل لمشكلة التداخل بين الترددات هل كان بتصرف شخصي منه أم هناك من فوضه بهذا الأمر.

2 - احتوى حل شركة «هاريس» على أجهزة من صنع شركة «جامبرو الأميركية» ولا يوجد اي منتج لشركة هاريس بالعرض المقدم مباشرة، علما ان أجهزة fm محطة المطلاع هي إنجليزية الصنع، فلماذا لم تطلب الوزارة من شركة جامبرو مباشرة او الشركة المصنعة للأجهزة المواد المطلوبة؟

3 - احتوى حل شركة هاريس على معالجة الترددين 106,3 و107,4 في محطة المطلاع بينما ذكر في كتاب رئيس الطيران المدني بأن التداخل ناتج عن إذاعة القرآن الكريم فأي الجهتين أدق بتحديد موقع الخلل.

4 - في مذكرة الوكيل المساعد للشؤون الهندسية بتاريخ 2013/8/22 حول عدم رد شركة هاريس لتنفيذ الأعمال الفنية لإصلاح التداخل، ما هي أسباب انسحاب شركة هاريس من تنفيذ تلك الأعمال بالرغم من انها الشركة الوحيدة التي استدعتها الوزارة.

5 - قدم مدير إدارة تطوير البث الإذاعي بتاريخ 2013/9/16 حلا مختلفا بعد انسحاب شركة هاريس من حيث المضمون الفني ومواقع المحطات محل الأعمال وانخفاض كبير في التكلفة المالية، يرجى الإفادة ما الضمانات الفنية بعدم تأثير الأجهزة في محطة المطلاع غير المشمولة بالحل الأخير على أجهزة الطيران المدني وهل الخلل في الأجهزة أم في التردد؟

ووجه الطريجي سؤالا آخر الى وزير المواصلات عيسى الكندري قال فيه: بالإشارة الى كتاب رئيس الطيران المدني رقم 53/722 والمؤرخ في 23 يناير 2013 بإمضاء نائب المدير العام لشؤون خدمات الملاحة الجوية حول وجود تداخل من موجة إذاعة القرآن الكريم على الموجة 125,3 ميغاهرتز والخاصة بالمراقبة الجوية، وطالب تزويده بالآتي ما الأضرار الناتجة عن هذه التداخلات على نظامي VOR وILS؟ وإذا لا توجد اي أضرار عليهما فما هي الأنظمة المتضررة وما هو حجم الضرر؟ وبكشف مبين فيه تاريخ جميع الأجهزة المتعلقة بسير الرحلات الجوية بالمجال الجوي الكويتي؟ وما هو العمر الافتراضي لكل جهاز على حدة؟ والحالة التشغيلية لكل جهاز حاليا ومدى كفاءته التشغيلية هل هي جيدة ام سيئة؟ وهل طلبت الإدارة العامة للطيران المدني طرح ممارسة لاستبدال هذه الأجهزة، إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة عن صيغة الممارسة وما الإجراءات التي تمت؟ وما أسباب طلب هذه الممارسة؟

وطالب بتزويده بنسخة عن محاضر الاجتماعات التي عقدت بمقر الإدارة العامة للطيران المدني مع وزارة الإعلام والمواصلات، وما أسباب عدم دعوة وزارة المواصلات لبعض هذه الاجتماعات؟

العمير للإبراهيم: كم قيمة مناقصة معالجة مياه الصرف الصحي؟

وجّه النائب د.علي العمير سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الإبراهيم جاء فيه: بخصوص مشاريع توريد وتركيب محطات معالجة مؤقتة لمياه الصرف الصحي في أماكن متفرقة في محافظات الكويت.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: كم مناقصة معالجة مؤقتة لمياه الصرف الصحي تم طرحها منذ تحرير البلاد وحتى تاريخ تقديم السؤال؟، ويرجى تزويدي بنسخة من عقود المناقصات المذكورة؟، وكم متوسط كمية مياه الصرف الصحي المفروض معالجتها في كل محطة، مؤقتة سنويا؟، وهل تفرض وزارة الأشغال العامة على المقاول وضع عدادات على خطوط ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي المؤقتة لمتابعة المياه المعالجة؟ إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بالنفي، يرجى بيان الأسباب، وهل تستخدم أي مواد كيماوية في محطات معالجة مياه الصرف الصحي المؤقتة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى ذكر تلك المواد. وهل يتابع مسؤولو الوزارة مع المقاول شراء مواد كيماوية ويتحققون من مناسبة كميات المواد مع كميات مياه الصرف الصحي المعالجة في محطات المعالجة المؤقتة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف يثبت قيام مسؤولي الوزارة بهذا العمل، وإذا كانت الإجابة بالنفي، ما الجهة التي تقوم بهذا الأمر؟، وهل يتم تمرير أي مياه صرف صحي إلى شبكة صرف الأمطار دون معالجة؟، وهل هناك مراقبة من الوزارة تضمن عدم تمرير المقاول مياه الصرف الصحي إلى شبكة صرف مياه الأمطار دون معالجة في محطات المعالجة المؤقتة؟، وهل تم تسجيل مخالفات على المقاول بسبب تمرير مياه الصرف الصحي إلى شبكة صرف مياه الأمطار دون معالجة؟ يرجى تزويدي بكشف يتضمن تلك المخالفات، وهل تم أخذ الموافقات على هذه المشاريع من قبل الجهات الرئيسية المعنية (الهيئة العامة للصناعة، والهيئة العامة للبيئة)؟ يرجى تزويدي بنسخة من هذه الموافقات إن وجدت.